

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية، و علوم التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: مالية

دور البنوك

في الوقاية من خطر الصرف

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس L M D

تحت إشراف الأستاذ:

جادلي سمير

إعداد الطلبة:

- بوكروح زينب

- صابوني عابدة

- بوحبيبة عبد العزيز

السنة الجامعية

2010 _ 2011

إهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن و بكت من اجلي في صمت.. إلى التي
أهدتها الحياة التعب و الحرمان فأهدتني الدفاء و الحنان.. إلى التي خصها
الله بالشرف الرفيع و العز المنيع.. إليك يا أغلى شيء في الوجود.. إليك
حبيبتي حفصكي الله أُمي الغالية

إلى الذي كابد الشدائد و كان عرق جبينه منير دربي إلى من اشترى لي أول
قلم و دفعني بكل ثقة على خوض الصعاب، إلى أبي العزيز حفصك الله
إلى شموع حياتي، إخوتي: فارس، خالد، طارق و المدللة المشاغبة
صباح

إلى زوجي العزيز رياض الذي سوف أكمل معه مشوار حياتي إن شاء الله
إلى زميلاتي و زملائي في الدراسة كل باسم
إلى كل من ذكرهم قلبي و نساهم قلمي
إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

خاتمة

إهداء

نحمد الله جل وعلا على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل الذي نأمل أن يتقبله منا كصدقة جارية في ميزان حسناتنا والذي نهديه إلى كل من:
من قال الله فيهم تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما(23) واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا(24)) الإسراء.
وقال تعالى: (ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه، وهن على وهن وفصاله في عامين أن أشكر لي ولوالديك وإلى المصير...) لقمان (14).
فإلى والدي الكريمين اللذين ضحى من سنون الدنيا الكثيرة لأجلي دون أن أرد إليهما القليل.

فإلى التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الجنة تحت أقدام الأمهات"
إلى ذات الوجه الذي تبسم إذ رأي، ولحن الحياة الذي سقيت منه فيضا من الحنان.
إلى التي أن فتحت الباب علي كانت سبب في ارتياحي من الكرب والهموم.
... عماد البيت: أمي الحبيبة الرائعة فضيلة .
إلى الذي عمل الكثير وسهر الليالي لإيصالي إلى هذا المستوى من التعليم.
إلى الذي أنشدني معزوفة الأخلاق الكريمة والمبادئ السامية.
إلى منبع المحبة والحنان رمز الأخوة والصداقة الذي رزقني الله به ليرشدني لفكرة التغيير بقلبه الكبير البعيد عن الحقد والتعسير.
... سندي في الدنيا: أبي محمد.

فحفظهما الله وأرضاهما علي في الدنيا والآخرة وأدخلنا جميعا إلى جناته العليا.
إلى إخوتي وعوني في هذه الدنيا: فؤاد ويزيد وشراف وأيمن مدلل العائلة.
إلى أختي العزيزة شهرة.

إلى عماتي الذي أمدنا الله بهم: رحيمة وسميرة وفاطمة وعمي جمال.
والى خالاتي حياة وفتيحة ونجوى وخالي حسين،
وزوج خالتي ابوبكر وأولاده ملاك وندى وتقوى.
وأولاد عمتي إبتسام أنيسة وليد وحليم و صفاء و زكرياء
والى وكل أصدقائي خاصة أمين وعزيز و محمد وكريم و زكريا و سامي و مروى و
عفاف و زينب و عايدة و مروى (ميمي)

عبد العزيز

إهداء

إلى من سهرت و نمت أنا من تعبت و استرحت أنا من بكت و ضحكت أنا..
من كافحت و نلت أنا.. من ضحت و توجت أنا... إلى من رافقتني دعواتها
في كل خطوة من خطوات حياتي

إليك أُمي

إلى من بعث في نفسي روح المودة و الإرادة.. إلى من كان و مازال سنداً لي
طول حياتي إلى من اكتوى بلسعات الدنيا حتى أعيش محترمة.. إلى من
علمني الصبر و الشجاعة و القناعة و الثقة بالله لتحمل مشاق الحياة.. إلى
من استمد منه قوتي و ثقتي..

إليك أبي

إلى من لا تكفيهما عبارات الحب و الشكر و التقدير...
إلى من حرما نفسيهما ليعطيني.. من حملا عني الهموم و شعرت في كنفهما
بالأمان...

قدوتي و سندي...

إلى أجمل ما هداني القدر " والدي الكريمين " حفظكما الله و أطال في
عمركما لي...

إلى من جمعتني بهم أوثق علاقة.. إلى من جمعني معهم سقف واحد...
إخوتي: أمينة، سارة، يوسف، محمد، حسناء...

إلى زهور المنزل: هديل، إياد، مرام...

إلى من اخترته ليشاركني الحياة.. إلى خطيبي العزيز فاروق...
إلى كل الأصدقاء الذين رافقوني خلال مشوار الجامعة...

زينب

شكر وتقدير

الحمد لله عز و جل الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل رغم كل ما
وجهنا من صعوبات و عراقيل.
نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

"جادلي سمير"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته التي كانت أكثر من
مفيدة لنا لإنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل عمال معهد العلوم الاقتصادية و إلى
كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى كل هؤلاء نقول لهم. شكرا جزيلا لكم على ما قدمتموه لنا
من مساعدات و تحية طيبة نرفها لكم تعبيرا منا على اعترافنا
بجميلكم.

زينب . نايحة . عبد العزيز

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر و تقدير
I - I	قائمة المحتويات
أ - د	المقدمة العامة
20 - 02	الفصل الأول: مخاطر تقلبات أسعار الصرف
02	تمهيد
12 - 03	المبحث الأول: سعر الصرف
03	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
05	المطلب الثاني: سعر الصرف و أنواعه
06	المطلب الثالث: محددات سعر الصرف و أنواعه
09	المطلب الرابع: سياسات سعر الصرف
14 - 13	المبحث الثاني: خطر الصرف
13	المطلب الأول: تعريف خطر الصرف
13	المطلب الثاني: طبيعة خطر الصرف
14	المطلب الثالث: نشأة خطر الصرف
19 - 15	المبحث الثالث: قياس خطر الصرف
15	المطلب الأول: وضعية الصرف
17	المطلب الثاني: تقييم وضعية الصرف
18	المطلب الثالث: التنبؤ بخطر الصرف
20	خلاصة الفصل
28 - 22	الفصل الثاني: تقنيات تغطية خطر الصرف
22	تمهيد
25 - 23	المبحث الأول: تقنيات التغطية الداخلية
23	المطلب الأول: تقنيات ذات صلة بالأجل
24	المطلب الثاني: التأثير على حجم الديون
25	المطلب الثالث: وسائل و تقنيات أخرى
28 - 26	المبحث الثاني: تقنيات التغطية الخارجية
26	المطلب الأول: الاقتراض قصير الأجل
26	المطلب الثاني: خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الصعبة
26	المطلب الثالث: اللجوء لمؤسسات تحصيل الديون
27	المطلب الرابع: الحصول على ضمان حكومي لتغطية مخاطر الصرف
28	خلاصة الفصل
42 - 30	الفصل الثالث: اثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك
32 - 31	المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري
31	المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري
31	المطلب الثاني: مهام بنك القرض الشعبي الجزائري
32	المطلب الثالث: أهداف بنك القرض الشعبي الجزائري
41 - 32	المبحث الثاني: اثر تقلبات سعري صرف الدولار و الاورو على أداء البنك
33	المطلب الأول: تحليل اثر تقلبات سعري صرف الدولار و الاورو على أداء البنك

35	المطلب الثاني: اثر تغيرات سعر صرف الاورو على أداء البنك
38	المطلب الثالث: اثر تغيرات سعر صرف الدولار على أداء البنك
42	خلاصة الفصل
46 - 44	الخاتمة العامة
47	قائمة المراجع
48	قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع
7	الشكل 01: منحني يبين عرض الصرف الأجنبي
7	الشكل 02: منحني يبين الطلب على الصرف الأجنبي
34	الشكل 03: منحني يبين تغيرات سعر بيع و شراء الأورو خلال الفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011
34	الشكل 04: منحني يبين تغيرات سعر بيع و شراء الدولار خلال الفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011
37	الشكل 05: منحني يبين إيرادات البنك الناتجة عن شراء و بيع الأورو خلال الفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011
37	الشكل 06: منحني يبين إيرادات البنك الناتجة عن اتجار بالدولار خلال الفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011
40	الشكل 07: منحني يبين أثر تقلبات سعر صرف الأورو على هامش الربح للفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011
40	الشكل 08: منحني يبين أثر تقلبات سعر صرف الدولار على هامش الربح للفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع
33	الجدول رقم 01: تغيرات سعري شراء و بيع الدولار و الاورو في خلال الفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011
36	الجدول رقم 02: إيرادات البنك الناتجة عن الإتجار بالاورو خلال الفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011
39	الجدول رقم 03: إيرادات البنك الناتجة عن الاتجار بالدولار خلال الفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011

مقدمة عامة
و
طرح الإشكالية

مقدمة عامة:

أصبح الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية بدراسة الظواهر النقدية من أهم انشغالات المؤسسات والحكومات و هذا يعود لمكانة و أهمية المتغيرات النقدية في دفع الحركة الاقتصادية، و على هذا المنحنى فإن هذه الحقيقة تطبق على موضوع سعر الصرف باعتباره ظاهرة مشتقة من الظواهر النقدية. تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، و هذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي و الخارجي خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، و آلية سعر الصرف لها أهمية بالغة في تعديل و تسوية ميزان المدفوعات للبلدان السائرة في طريق النمو والتي تتميز بوجود عجز هيكلي ناتج عن السياسات الاقتصادية المنتهجة في مجال التنمية، حيث أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها كسعر الصرف العائم و الثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات.

أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات يمكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية كبيرة سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، و التعرض لهذه المخاطر و الأزمات التي يثيرها تقلب العملات الأجنبية يتطلب إدارة جيدة من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للصرف، و في هذا الصدد لوحظ تطور كبير في الأساليب التي يمكن اللجوء إليها لتغطية مخاطر الصرف سواء كانت داخلية أو خارجية.

سنحاول إذا في صلب هذا الموضوع دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على البنوك و ذلك من خلال بنك "القرض الشعبي الجزائري" CPA " و استشارة أهم المشاكل المتعلقة به، و معرفة التغيرات التي تحدث على الرغم من بعض الصعوبات التي وقفت في وجه هذه الدراسة، منها عدم حصولنا على المعلومات بصفة دقيقة الشيء الذي لم يعطي الدراسة كل أبعادها التطبيقية الحقيقية.

تأسيسا على ما تقدم ذكره و بغرض الإلمام أكثر بجوانب الموضوع سوف نصيغ معالم إشكالية الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى يجب الاعتماد على البنوك في الوقاية من خطر

الصرف؟

و لمعالجة هذه الإشكالية و العمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع عملنا على تحليلها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1 - فيما تتمثل مخاطر تقلبات سعر الصرف ؟

2 - ما هي التقنيات المعتمدة في تغطية خطر الصرف ؟

3 - ما هو أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك ؟

و للإجابة عن هذه الأسئلة السابقة نقدم الأجوبة المحتملة المتمثلة في الفرضيات التي أعتمدناها كأساس و منطلق لمناقشة موضوع الدراسة والتي نراها موجهة لمسار البحث، حيث ما دامت مجرد فرضيات فهي قابلة للنفي أو الإثبات وهي كالآتي:

1 - تتميز أسعار صرف العملات الأجنبية بتقلباتها المستمرة نتيجة لكثرة الطلب عليها أو انخفاض قيمتها بالإضافة إلى عوامل أخرى و هذا ما يعرض في غالب الأحيان المؤسسات إلى عدة أخطار و إلى خسائر مالية غير مرغوبة .

2 - إن التقنيات المعتمدة في تغطية خطر الصرف هي مجموع الإجراءات و التدابير التي تستخدمها المؤسسات من أجل التقليل من الوقوع في خطر الصرف و تتمثل في التقنيات الداخلية و الخارجية.

3 - بما أن البنوك هي مؤسسات مالية تلعب دورا استراتيجيا في تنفيذ أهداف السياسة المالية يبدو أنها لا تتأثر بتغيرات أسعار الصرف، لأنها يمكن أن تقوم بإعادة توظيف العمليات التي تعاقدت عليها مع زبائنها في السوق و لكن الواقع يثبت عكس ذلك.

دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع نابع من الأهمية التي يكتسيها لما له من أثر واسع على خزينة المؤسسات، مما يستدعي تجديد الاهتمام بإدارة مخاطر الصرف و على وجه الخصوص الدول التي تشتد فيها تقلبات أسعار الصرف، و لكن تعود أسباب اختيارنا للموضوع على وجه الخصوص لما يلي :

1 - جهلنا بجوانب الموضوع، و أبعاده الاقتصادية دفعنا للبحث فيه من أجل أن نزيح غموضا عنه.

2 - بحكم تخصصنا "مالية" رغبتنا في الإلمام بأهم العراقيل التي قد تواجه البنوك ، بالإضافة لفضولنا لاكتشاف خبايا هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

نهدف من وراء هذه الدراسة معرفة مخاطر تقلبات سعر الصرف و كيفية مواجهة البنوك لهذا الخطر و كذلك التحقق من صحة الفرضيات و كذا إثراء المعرفة العلمية.

أهمية الدراسة:

أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها:

- تسعى لتقديم مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع خطر الصرف الذي له أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة لمؤسسات الدول النامية.
- تطرح مسألة مهمة بالنسبة للبنوك هي مسألة الوقاية من خطر الصرف و التقليل منها من خلال إتباع تقنيات التغطية المختلفة.

منهج الدراسة:

على ضوء أهداف الدراسة و تساؤلاتها التي نحاول الإجابة عنها، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي على اعتبار أنها من أنسب الطرق في مجال الدراسات الاجتماعية، و هو ما يوفر للدراسة العمق و الشمول، حيث اخترنا المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف و مخاطره، و إلى جانبه اعتمدنا المنهج التحليلي لمعالجة الفصل الأخير فعمدنا إلى الإحصائيات و التحاليل للوصول إلى النتائج النهائية.

الدراسات السابقة:

لقد سجلنا تواجد بعض الدراسات السابقة تخص مواضيعها دور البنوك في الوقاية من خطر الصرف تم انجازها في إطار مذكرات التخرج لمرحلة الليسانس و الماجستير على مستوى كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير نذكر منها:

_ حنيس سليم و رحموني راح، 2007 _ 2008، مذكرة ليسانس بعنوان: أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، المركز الجامعي، المدية.

_ كمال العقريب، 2006، مذكرة ماجستير بعنوان: أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، جامعة سعد دحلب. البلدة

_ شوقي طارق، 2009، مذكرة ماجستير بعنوان: أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

_ السعيد عناني، 2005 _ 2006، مذكرة ماجستير بعنوان: آثار تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

هيكل الدراسة:

اعتمدنا هذه الخطة في ترتيب و تسلسل المحاور بهذا الشكل بطريقة تخدم الغرض و الموضوع. و جاء الموضوع مبني بشكل مرتب، بحيث حاولنا تحقيق الانسجام في هيكله بالعمل على توضيح إطار دور البنوك في الوقاية من خطر الصرف، و قد تم ترتيب العرض كالآتي:

ثلاثة فصول، فصلين نظريين و فصل تطبيقي، يتضمن الفصل الأول ثلاثة مباحث و الفصل الثاني و الثالث مبحثين، حيث تتابعت المباحث في حلقات:

الفصل الأول: مخاطر تقلبات سعر الصرف

- 1 - سعر الصرف
- 2 - خطر الصرف
- 3 - قياس خطر الصرف

الفصل الثاني: تقنيات تغطية خطر الصرف

1 - تقنيات التغطية الداخلية

2 - تقنيات التغطية الخارجية

الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار الصرف على البنوك

1 - تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري

2 - أثر تقلبات سعري صرف الدولار و الأورو على أداء بنك CPA

و قد استهلّت الدراسة بمقدمة عامة، و انتهت بخاتمة تضمنت نتائج و استنتاجات الدراسة .

" وبالله وحده التوفيق "

الفصل الأول مخاطر تقلبات سعر الصرف.

- 1 - سعر الصرف.
- 2 - خطر الصرف.
- 3 - قياس خطر الصرف.

الفصل الأول: مخاطر تقلبات سعر الصرف

تمهيد:

تتميز أسعار صرف العملات الأجنبية بالتقلبات المستمرة نتيجة لكثرة الطلب عليها أو انخفاض قيمتها كذلك في حالة زيادة العرض من هذه العملات أو التقليل منها، بالإضافة لعوامل أخرى تؤثر في هذه العملات و تؤدي بها للتغير و عدم الاستقرار، ومع إتباع قاعدة العملات الورقية ازداد هذا التقلب في أسعار الصرف و بنسبة كبيرة، كما أن هذه التقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات الأجنبية تكون مفاجئة، و هذا ما يعرض في غالب الأحيان المؤسسات التي لها تعامل مع الخارج و البنوك التي تربطها علاقات مع الخارج إلى عدة أخطار و خسائر مالية، قد تعود على الدولة بنتائج سلبية تتمثل في إفلاس البنوك المحلية إضافة إلى مختلف المؤسسات، لينتقل هذا الخطر إلى دول أخرى ، و يسمى هذا الخطر بخطر الصرف.

للقوف على مدى تعرض المؤسسات و البنوك لخطر الصرف ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني : خطر الصرف طبيعته و نشأته

المبحث الثالث : كيفية قياس خطر الصرف

المبحث الأول: سعر الصرف

ساهم تطور التجارة الخارجية بشكلها الحديث و تداخل علاقاتها بين أغلبية دول العالم و تباين العملات في ظهور مشكلة العلاقة بين النقود الوطنية و العملات الأجنبية ، و تتمثل هذه العلاقة في مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي عن طريق عملية الصرف، و التي تظهر عندما يكون هناك تبادل العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعملها في عملية الدفع الداخلية ، و هنا تظهر الحاجة إلى استعمال العملات الخارجية و ذلك أثناء وجود علاقات تجارية أو مالية بين مختلف المؤسسات الوطنية مع المؤسسات التي تعمل خارج الوطن ، و تضطر هذه المؤسسات للجوء إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد الذي تم الاستيراد منه و ذلك لإتمام الصفقة، و عليه فسوق الصرف هو الفضاء الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة لكنه ليس محدد بمكان جغرافي معين ، و إنما يقصد به شبكة الصرف الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المستثمرة عبر مختلف أنحاء العالم و يتم داخله تحديد سعر الصرف.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

تختلف العوامل التي تتفاعل في تحديد طلب وعرض الصرف حيث يتحكم في تحديد سعره نظم الصرف و نظم المدفوعات السائدة في العالم ، لهذا فإنه من المناسب توضيح كيفية تكوين ذلك السعر في ظل مختلف نظم الصرف و نظم المدفوعات المتعارف عليها.

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت:

يتحقق هذا النظام في حالة الدول التي تعتمد قاعدة الذهب حيث ترتبط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، و يترتب على ذلك احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب أين يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة، و الأصل في قاعدة الذهب ألا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتاً (فريد مصطفى، 2000: 95)، و لتطبيق قاعدة الذهب يستلزم على الدولة الالتزام بشرطين هما (الحلاق، العجلوني، 2010: 289) :

1. أن تحدد الدولة قيمة وحدة عملتها بوزن من الذهب، و تلتزم جراء ذلك بتحويل الذهب إلى نقود ورقية و النقود الورقية إلى ذهب و ذلك عند السعر الذي حددته لوحدته العملة.
2. وجود حرية تصدير و استيراد الذهب و قد يكون هذا الشرط غير واقعي في حقيقة التطبيق العملي.

ثانيا: نظام سعر الصرف المتقلب:

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام تبعا لتغيرات العرض و الطلب على العملة ،فإذا زادت مستويات العرض عن مستويات الطلب ينخفض السعر و في حالة العكس يرتفع سعر الصرف (شمعون،1993: 143)، فزيادة سعر الصرف الأجنبي و تخفيض قيمة العملة الوطنية تؤدي إلى تشجيع الصادرات نظرا لانخفاض قيمتها إلى الحد من الواردات نظرا لارتفاع قيمتها، و يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي و ارتفاع قيمة العملة الوطنية ، و هكذا نلاحظ أن سعر الصرف في ظل هذا النظام قابل للتغير و التقلب حتى يصل إلى السعر الذي يحقق التوازن في المدة القصيرة أو الطويلة(فريد مصطفى،198: 98).

ثالثا: الرقابة على الصرف

تمثل الرقابة على الصرف ذلك الإجراء الذي تتخذه الدولة بغرض رفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف و يتم ذلك بإقرار الدولة لسعر معين لعملتها، ثم تضع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض (أحمد حشيش،2003:191)، و بالتالي فالسبب من فرض الرقابة على الصرف يكمن في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و بالتالي تخفيض الاستيراد و زيادة الصادرات.

غير أن الرقابة على الصرف عادة ما تكون على حساب حرية المستهلك في الاختيار حيث قد تؤدي إلى ظهور سوق سوداء للصرف الأجنبي (الحلاق،العجلوني:2010، 195)، و يترتب على العمل بالرقابة على أسعار الصرف الظروف التالية (بسام الحجار،2009:36):

- يبقى سعر صرف العملة المحلية مرتفعا.
- يبقى سعر صرف العملة الأجنبية منخفضا بالقياس إلى العملة المحلية ،الأمر الذي يحد من صادرات البلد المعني.
- يبقى مستوى المعاملات الدولية منخفضا، و يعود ذلك إلى النقص في تلبية الإيرادات بالعملة الأجنبية و ضرورة توزيع العملة على الواردات و المعاملات الأخرى.

المطلب الثاني: سعر الصرف و أنواعه

أولاً: سعر الصرف ووظائفه

1/ تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه " النسبة التي تحصل على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي، أو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي" (شمعون، 1993: 139)، كما يمكن تعريفه على أنه " النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، و نقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع و الاعتمادات و المدفوعات المستحقة لعملة ما، إضافة إلى الحوالات و الشيكات السياحية و الكمبيالات" (تقي الحسيني، 1999: 147)، هذا وتجدر الإشارة لوجود نوعين من الصرف (شمعون، 1993: 140):

1. الصرف البدوي: و هو الذي تكون فيه عملية المبادلة ما بين الصراف و المشتري مثل ما يحدث عند استقبال السائحين في المطار حيث يستبدلون ما معهم من عملات أجنبية لقاء العملة الوطنية.

2. الصرف المسحوب: و هو الذي تتم فيه عملية المبادلة لأوراق مسحوبة على الخارج و نعطي لحاملها الحق في تحويلها للخارج لنقود أجنبية مثل: الكمبيالات المسحوبة للخارج و الحوالات المصرفية.

2/ وظائف سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بعدة وظائف يمكن إيجازها فيما يلي:

- **وظيفة القياس:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية.
- **وظيفة التطوير:** أي استخدام سعر الصرف في تطوير و تشجيع الصادرات، و من جانب آخر يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، و بالتالي فهو يؤثر على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول (تقي الدين الحسيني، 1999: 149) .
- **وظيفة التوزيع:** بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

ثانيا: أنواع سعر الصرف

من الواضح أنه لا يمكن أن تحديد العلاقة بين عملة دولة معينة و عملات أخرى من خلال التسعيرات المعلن عنها في فترة زمنية ، و إنما هناك اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة لكل منها دلالتها الاقتصادية و بالتالي كذلك استعمالها الخاص و من بينها نذكر:

1- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لعملة إحدى البلدان و التي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف و في لحظة زمنية معينة (قدي، 2003: 103).

2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات اللازمة من السلع الأجنبية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية و بالتالي يقيس الفترة على المنافسة و هو يقيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ القرارات الخاصة بهم (قدي، 2003 : 104) .

3- سعر الصرف الفعلي: يعرف بأنه "عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، الرسوم، إعانات مالية " (حميدات، 1996: 96).

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: في الواقع هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط عدة أسعار صرف ، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج لا بد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية و يصبح سعر الصرف الفعلي حقيقي (قدي، 2003 : 106) ، و بالتالي فسعر الصرف الفعلي الحقيقي عبارة عن دمج بين سعر الصرف الحقيقي و السعر الفعلي.

المطلب الثالث: محددات سعر الصرف و عملياته

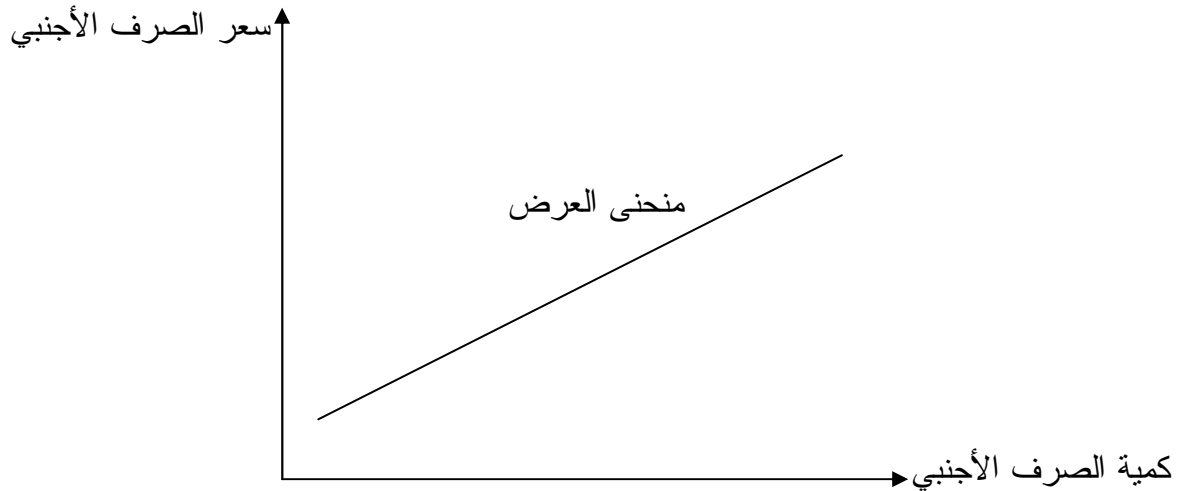
أولا: محددات سعر الصرف

يمكن النظر إلى الصرف الأجنبي كسلعة حيث من المعروف أن سعر السلعة يتحدد بعاملين هما العرض و الطلب:

1/ العرض و الطلب على الصرف:

1. العرض على الصرف الأجنبي: يتأتى العرض من المصدرين الذين يحصلون على العملة الأجنبية نظير تصديرهم سلع إلى دول أخرى، حيث تمثل مصادر العرض العمليات التي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.

الشكل 01: عرض الصرف الأجنبي

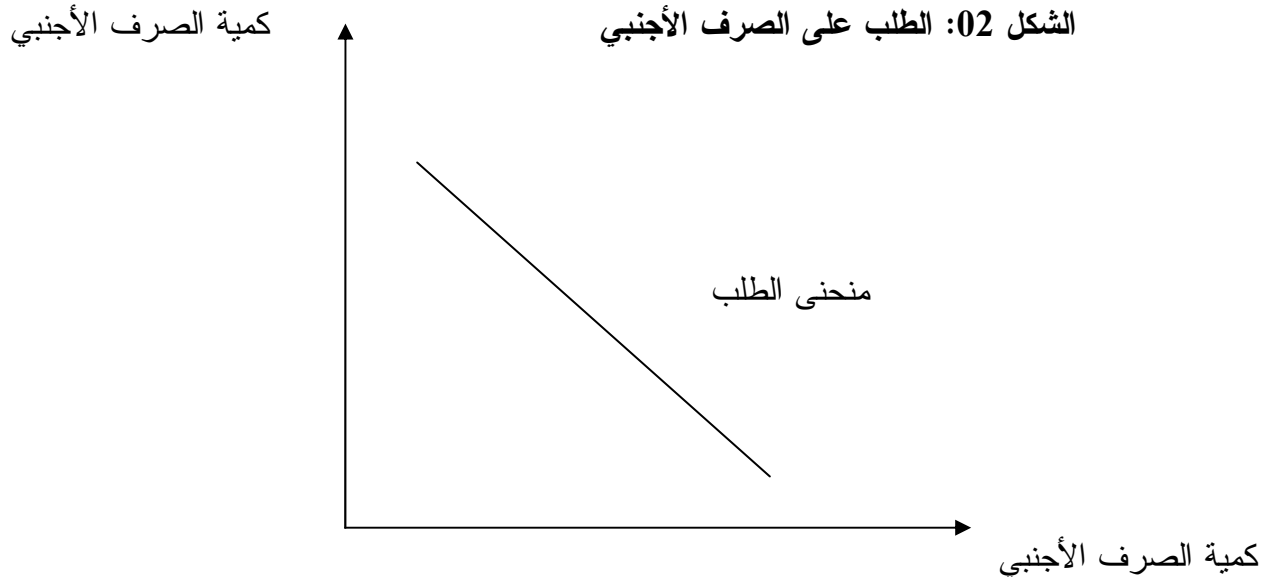


المصدر: (علي الحسيني ، 2003 : 384)

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي و بين الكمية المعروضة منه، حيث كلما زاد سعر الصرف الأجنبي في دولة ما يترتب عليه زيادة الكمية المعروضة منه في تلك الدول، هذا ما يعني أن ارتفاع سعر صرف في دولة ما يترتب عليه انخفاض سعر الصرف في الدول الأخرى، و هكذا تصبح أسعار السلع و الخدمات في هذه الدول أرخص بالنسبة للدول الأخرى ، و بالتالي يزيد الطلب على هذه السلع من قبل الأجانب و بالتالي زيادة الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي.

2. الطلب على الصرف الأجنبي:

الشكل 02: الطلب على الصرف الأجنبي



المصدر : (فريد مصطفى، 2008 : 84)

نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين الصرف و الكمية المطلوبة منه ، ففي حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي تصبح الواردات أكثر تكلفة و بالتالي يقل الطلب على العملة الأجنبية ، أما في حالة انخفاض سعر الصرف تصبح تكلفة الواردات أقل و من ثم يزيد الطلب على العملة الأجنبية.

2/ سعر الصرف التوازني: يمكن الوصول إلى مستوى توازني في سوق الصرف الأجنبي بتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند سعر معين للصرف الأجنبي يعرف بالسعر التوازني (علي الحسيني، 2003: 384).

ثانيا: عمليات الصرف:

1/ العمليات العاجلة:

و هي تلك العمليات التي تتم في اليوم،حيث تنزل العملة في الحسابات المعنية بالبنك و بالسعر الجاري (بوعتروس،2000: 158) ، و تتم عملية الصرف العاجلة أو الفورية نقدا في سوق الصرف الفوري و هو المكان الذي يلتقي فيه العرض و الطلب على العملات الأجنبية ، و تجدر الإشارة هنا إلى أن أسعار الصرف تتغير باستمرار حتى خلال اليوم الواحد تبعا لعرض العملات و الطلب عليها ، و من المهم هنا التفرقة بين سعر الشراء و سعر البيع (لطرش،2000: 97) .

1. سعر الشراء و سعر البيع:

يتم التعبير عن سعر الشراء وسعر البيع فيما يلي :

• **سعر الشراء :** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة من العملة الأجنبية.

• **سعر البيع:** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية و يكون سعر البيع دوما أكبر من سعر الشراء، و يمثل الفرق بينهما هامش البنك و نقوم بحساب هامش البنك كما يلي:

$$\text{نسبة هامش البنك} = \frac{\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء}}{\text{سعر البيع}} * 100$$

2. سعر الصرف المشتق "المتقطع" : يمكن تعريفه بأنه "سعر العملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة كل هاتين العملاتين بعملة ثالثة مشتركة" (بوعتروس، 2000: 159)، و لضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلها و تتم هذه العملية بناءً على علاقة العمليتين بعملة ثالثة (لطرش ، 2000 : 98).

3. التحسن و التدهور في قيمة العملات: تتغير أسعار العملات باستمرار مع مرور الزمن و يكون هناك تحسن في سعر عملة مقابل عملة أخرى ، إذا كان سعر هذه العملة في نهاية الفترة أكثر من سعرها في بداية الفترة، و يكون هناك تدهور في سعر العملة مقابل العملة الأخرى إذا كان سعرها في نهاية الفترة أقل من سعرها في بداية الفترة.

4. عمليات التحكيم: التحكيم هو عملية الاستفادة من فروق أسعار العملة في أسواق الصرف المختلفة (أحمد حشيش، 2000: 180). و توجد عدة أنواع للتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات يمكن اختصارها فيما يلي (لطرش، 2000: 102) :

- **عمليات التحكيم المباشرة:** هي تلك العمليات التي تنجم عن المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ما ليس مختلفين.
- **عمليات التحكيم غير المباشرة :** وهذا النوع من العمليات يظهر عندما تكون هناك ثلاث عملات، حيث لا تكون إحدى هذه العملات مسعرة مباشرة بدلالة إحدى العملتين الأخريين، و لكنها مسعرة بدلالة العملة الثالثة.
- **عمليات التحكيم على معدلات الفائدة:** و ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

2/ العمليات الآجلة:

إن عمليات التعامل الآجلة بشأن العملات الأجنبية، تعني تحديد سعر صرف العملة لفترة مستقبلية يتم فيها التسليم (بوعتروس، 2000: 160) و البنوك هي التي تلجأ عادة لعمليات الصرف الآجل، إذ يكون عليها أن تدفع للخارج أو تتلقى منه و يتوقف القيام بهذه العمليات على سعر الفائدة، و يلاحظ أن عمليات الصرف تصبح في الأخير نوعاً من المضاربة على سعر الصرف (أحمد حشيش، 2003: 179-180).

المطلب الرابع: سياسات سعر الصرف

انحصرت تقلبات سعر الصرف في البداية بين حدين لا تتجاوزهما ،حد أعلى وحد أدنى، ولكن منذ إتباع قاعدة العملة الورقية، وسعر الصرف بحاجة إلى تنظيم، ومن هنا لم تعد الدول تقبل أن ينقلب

سعر الصرف، حيث اتبعت معظم الدول و ابتداء من عام 1931 وسائل وسياسات مختلفة لتدعيم عملتها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها، وكانت أهم هذه السياسات هي " تخفيض قيمة العملة، إخضاع عمليات الصرف الخارجي لعمليات الرقابة و إنشاء الدولة لما يسمى بـ "مال موازنة الصرف".

أولاً: تخفيض قيمة العملة:

تخفيض قيمة العملة هو قرار تصدره الدولة بتخفيض قيمة عملتها في مقابل العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدد أقل من ذي قبل ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يتم بمقتضاه تدنية سعر صرف العملة و تخفيض قوتها الشرائية في الخارج، و تاريخياً يعود الأمر لمعاناة الكثير من الدول من عجز ميزانها التجاري الذي نجم عنه نقص في أرصدة الذهب وأرصدة العملات الأجنبية خلال فترة الكساد العالمي، فرأت بعض الدول أن علاج هذه المشكلة يكون عن طريق تخفيض قيمة عملتها (أحمد حشيش، شهاب، 2003: 192).

1/ أسباب تخفيض العملة:

الواقع أن التخفيض إجراء تقرره دولة ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعاً تضخيمياً بحيث أصبحت تحدد لعملتها سعرين في سوق الصرف، السعر المرتفع الذي حددته الدولة ولا يتم التعامل بمقتضاه في السوق والسعر المنخفض الذي يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقاً لعوامل العرض والطلب، فإذا أصرت الدولة على تجاهل هذه الظاهرة، فإنها تؤدي إلى نتيجتين خطيرتين (حشيش، شهاب، 2003: 193):

- 1- هو أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلّة صادرات البلد بينما تزيد وارداته نتيجة لانخفاض الأسعار في الخارج.
- 2- هي أن يمنع استيراد رأس المال من الخارج، بينما يؤدي تدهور سعر العملة في سوق الصرف إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في داخل البلد، وذلك خوفاً على قيمتها من التدهور. عندئذٍ تستطيع الدولة أن تحقق من وراء التخفيض أهم غرض تسعى إليه وهو تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان مختلاً أو فيه عجز، وذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات.

2 /نتائج تخفيض العملة:

إن تنظيم سعر الصرف عن طريق تخفيض قيمة العملة ما هو إلا هدف أو سياسة تهدف الدولة من ورائها إلى تحقيق نتائج، وفي الواقع أن هناك عوامل كثيرة يتوقف عليها نجاح عملية التخفيض أهمها ما يلي:

- مرونة الإنتاج الداخلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير.
- مرونة الطلب في الخارج على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير.
- مرونة الطلب الداخلي على السلع والخدمات الخارجية الصالحة للاستيراد.

ثانيا : سياسات الرقابة على الصرف :

الرقابة على الصرف إجراء تتخذه الدولة بغرض رفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف، ويتم ذلك بأن تقرر الدولة سعرا معيناً لعملتها، ثم تضع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض، حيث تلجأ الدولة لفرض نظام الرقابة على صرفها الخارجي كمحاولة من جانبها لتلافي العجز في ميزانها الخارجي فهذا العجز معناه أن الدولة عليها مدفوعات أكثر مما لها من إيرادات، هذا وتتعدد الأسباب التي تدعو الدول إلى فرض الرقابة على الصرف نوضحها فيما يلي (حشيش، شهاب، 2003: 196-197):

- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب.
- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفوق ظروف العرض والطلب.
- رفع الأسعار الداخلية حتى تساعد على إنعاش بعض الصناعات الهامة.
- مكافحة خروج رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج.

1/ مبادئ الرقابة على الصرف:

تحاول الدولة من خلال نظام الرقابة على الصرف تقييد مدفوعاتها للخارج ، و هي تتضمن عددا من الصور أهمها ما يلي:

- 1- تركيز كل عمليات الصرف سواء كانت عمليات بيع عملات أجنبية أو شرائها بين يدي سلطة حكومية يطلق عليها اسم "مراقبة النقد أو مراقبة الصرف" وقد يشارك البنك المركزي في توجيه هذه المراقبة وإتمام عملياتها، فعمليات الصرف إذن تنحصر بين يدي الدولة غير أنها قد تخول هذه السلطة للبنوك التجارية.
- 2- إلزام كل مصدر بأن يورد لجمع العملات الأجنبية كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية توجه عمليات تصديره، وإلزام كل مستورد أن يشتري العملة الأجنبية التي يريدها من المجمع لنفسه، ويتم البيع والشراء عندئذ بسعر صرف تحدده الدولة.
- 3- منع التعامل في الصرف بالنسبة لبعض العمليات، فالدولة تمنع الاحتفاظ بالذهب وتفرض تسليمه لمراقبة الصرف وهي تحظر تصدير رأس المال إلى الخارج، وهكذا تفرق الرقابة على الصرف بين العمليات الجارية وحركات رأس المال.

2/ أهداف تطبيق الرقابة على الصرف:

هناك عدة أهداف تصبو الدولة إلى تحقيقها وهي كما يلي (أحمد جاهين، 2000: 37):

- المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية خصوصا خلال فترة القيام بعملية التنمية.
- تستخدم الرقابة على الصرف للتمييز في المعاملة بين السلع المختلفة.
- تستخدم الرقابة على الصرف للحصول على إيرادات الخزينة للدولة، وذلك من خلال الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع للنقد الأجنبي.
- الهدف من الرقابة التخفيف من الأعباء المالية عند القيام بتسديد الديون الخارجية.
- قد تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد.

ثالثا: صندوق موازنة الصرف:

يهدف صندوق موازنة الصرف إلى تنظيم سعر الصرف عن طريق التدخل لموازنته، أي الاحتفاظ به في مستوى معين يعتبر مستوى التوازن بالنسبة له.

وصندوق موازنة الصرف عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوع تحت يدي سلطة مركزية، بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات الغير مناسبة، هذا ويمكن تشبيه عمليات صندوق موازنة الصرف بدور البنك المركزي في عمليات السوق المفتوح والواقع أن هذه العمليات تعرض الصندوق لمخاطر عديدة منها (أحمد حشيش، محمود شهاب، 2003: 196 - 197):

- الصندوق مهدد بفقد مبالغ كبيرة في عمليات الصرف وهذا يعرض الصندوق للخسارة.
- عمليات الصندوق لا يمكن أن تكون فعالة إذا كانت هناك حركات ضخمة من رؤوس الأموال القصيرة الأجل تحاول أن تخرج من البلد .
- إن الدولة تلجأ إلى هذه السياسات من أجل تنظيم سعر صرف عملتها وهذا خوفا من عدة مخاطر قد تنتج عن التقلبات التي تحدث في سعر الصرف، هذه التقلبات الحادة ينجم عنها ما يسمى بخطر الصرف الذي يتعرض له المتعاملون الاقتصاديون .

المبحث الثاني: خطر الصرف

تؤدي تقلبات أسعار الصرف عبر الزمن إلى نشوء ظاهرة تسمى مخاطر الصرف، فهي تمس المؤسسات التي لها نشاط دولي بإنجازها لعمليات مالية وتجارية مع الشركاء الأجانب، وهذه المخاطر مرتبطة بتغيرات أسعار صرف العملات الصعبة بالنسبة للعملة الوطنية.

المطلب الأول: تعريف خطر الصرف:

يقصد بخطر الصرف " الحدث الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة، وتترتب عنه خسارة مرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات " ، و عليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يمس بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج جراء التقلبات في أسعار الصرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات (ناجي بن حسين ، 2010: 2010).

كما عرفه "Debels" " بأنه" ذلك المبلغ من الخسارة الناجم عن تقلبات أسعار الصرف بين العملة الوطنية وعملة أجنبية أخرى

من خلال التعريفات السابقة نستطيع القول بأن المؤسسات و البنوك تتعرض لخطر الصرف نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات المرتبطة بعملياتها مع الخارج، أي عمليات الاستيراد و التصدير و التي تكون مفوترة بالعملة الأجنبية.

المطلب الثاني: طبيعة خطر الصرف : يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أخطار الصرف:

أولاً: خطر الصرف المتعلق بالمعاملات أو الصفقات

هو خطر مرتبط بالمعاملات و الصفقات التي تمت بالعملة الأجنبية، فينشأ من خلال عمليات شراء أو بيع العملة الأجنبية، حيث أنه يظهر نتيجة التقلبات في معدل الصرف طول فترة الصفقة، و لكي يكون هناك خطر للصرف متعلق بالعملية أو الصفقة يجب تحقق ثلاثة شروط هي:

1 - هذه العمليات يجب أن تكون مع الخارج سواء كانت عمليات تجارية استيراد و تصدير

السلع أو مالية إقراض و اقتراض لرؤوس الأموال.

2 - يجب أن تكون هذه العمليات مسجلة بالعملة الصعبة.

3 - يجب أن يكون هناك فارق زمني بين تاريخ إجراء العملية و تاريخ تحقق التدفق المالي فعلا أي التسديد أو التحصيل، فإذا تمت العملية نقدا فهنا تكون أسعار الصرف معروفة لدى الطرفين وبالتالي لا وجود للخطر.

ثانيا: خطر الصرف الاقتصادي

هو ذلك الخطر الذي تلاحظه المؤسسة من خلال التطور غير المتوقع لمعدلات الصرف والذي يؤثر على الجانب التنافسي للمؤسسة، فمثلا إذا كانت هناك شركة أمريكية تباع منتجات تنافسها فيها مؤسسات يابانية في السوق الأمريكية، سوف تتأثر مبيعاتها سلبا إذا انخفض الين الياباني مقابل الدولار أو إذا انخفضت أسعار هذه المنتجات، هذا وتجدر الإشارة لأنه ليس من الضروري أن تكون هذه العمليات قد أجريت بالعملة الصعبة.

ثالثا: خطر الصرف التحويلي

هذا الخطر خاص بالمؤسسات الأم التي تقوم بتجميع حساباتها في قوائم مالية موحدة لمختلف فروعها الأجنبية، ففي تاريخ إجراء عملية التجميع فإن الأصول والخصوم للفروع الأجنبية يجب أن تحول إلى عملة المؤسسة الأم حسب مختلف الطرق المحاسبية، وخطر الصرف هنا هو إحداث تغيرات على النتائج الصافية للمؤسسات بعد حدوث تغيرات في أسعار الصرف.

ويمكن تمييز ثلاث طرق في هذا الصدد :

1- طريقة السعر الجاري أو الحالي.

2- الطريقة النقدية وغير النقدية الزمنية.

3- الطريقة الجارية وغير الجارية.

المطلب الثالث: نشأة خطر الصرف

إن خطر الصرف لا ينشأ مباشرة عند إتمام العملية التجارية أو المالية التي تكون مقومة بالعملة الأجنبية ففي هذه الحالة يكون خطر الصرف محقق، ولكنه ينشأ قبل ذلك كما هو الحال عند التفاوض بشأن التصدير أو الاستيراد للسلع معينة أو التفاوض بشأن إبرام عقد، وهو ما يسمى بخطر الصرف المحتمل أو المتوقع.

فيمكن القول بأن المؤسسة التي تمارس عمليات تجارية على مستوى العالم الخارجي معنية بالاهتمام بتحركات العملات التي تدرج ضمن مختلف هذه الصفقات وذلك لأجل تغطية مخاطر الصرف، ومن هذا المنظور فالمخاطر توحى بوجود مجموعة من الآثار السلبية التي يفرزها هذا النوع من العمليات.

المبحث الثالث: قياس خطر الصرف

قبل الاهتمام بدراسة كيفية تسيير خطر الصرف المتوقع يجب على المؤسسة أن تحدد وضعيتها من الصرف المتعلق بالعملية التجارية أو المالية التي تجريها.

المطلب الأول: وضعية الصرف

أولاً: تعريف وضعية الصرف:

عرفها كل من Gregory و Jobard بأنها " الوثيقة التي تتولى جرد المبالغ بالعملات الأجنبية المستحقة والواجبة الدفع، والتي تتجم عن التزامات مختلفة للمؤسسة، ويتم هذا الجرد تبعاً للأجال والعملات وقد تكون هذه الالتزامات مسجلة في الميزانية أو خارجها، وقد تكون ناتجة كذلك عن عمليات مستقبلية."

كما عرفها Jura بأنها " المبلغ الإجمالي للموجودات أو الالتزامات بالعملة الصعبة و التي تتأثر قيمتها المقابلة بالعملة الوطنية في حالة تغير معدل الصرف".

من خلال هذين التعريفين نستطيع القول بأن المؤسسات والبنوك تتعرض لخطر الصرف نتيجة تقلبات صرف العملات الخاصة المرتبطة بعملياتها مع الخارج والتي تكون مفوترة بالعملة الأجنبية، أي تكون عملية تسديدها بعملة تختلف عن العملة التي تستعملها المؤسسة أو يستعملها البنك في إعداد جدول حسابات النتائج ، فالمستورد يكون معرض لخطر الصرف في حالة ما إذا ارتفعت قيمة العملة التي حرر بها دينه أي العملة التي سيتم التسديد بها، وكذلك بين تاريخ إمضاء العقد التجاري وتاريخ التسديد، وخلال هذه الفترة بالضبط يكون المستورد معرض لخطر الصرف نتيجة هذا الارتفاع.

ثانيا: بنية وضعية الصرف والهدف منها

تتكون وضعية الصرف من مرحلتين أساسيتين هما:

1. جمع المعلومات من مختلف الأقسام والمصالح.
 2. حوصلة المعلومات التي تسمح فيما بعد بحساب الأرصدة المعروضة بكل عملة على حدة وعلى سبيل المثال قد يتم الأمر بتحديد العناصر التالية:
 - مختلف أرصدة الحسابات البنكية بالعملة الصعبة.
 - المشتريات المبيعات التي سبق وأن تم تسجيلها.
 - مختلف عمليات الخزينة بالعملة الصعبة من شراء تحويل العملة الصعبة، وغيرها.
- كما تقوم المؤسسة بإعداد وتكوين وضعيات صرف ترتبط بعدد من العملات الأجنبية التي تتعامل بها، حيث تعد كل عملة وضعية صرف، وتقوم انطلاقا من الرصيد الأول بعملية إحصاء كل التدفقات الداخلية والخارجية على أساس يتغير حسب نشاط المؤسسة وطبيعة عملياتها.

ثالثا: تحليل وضعية الصرف

لأجل تحليل وضعية الصرف نتصور ما يلي :

1. وضعية الصرف القصيرة: تكون مؤسسة ما في وضعية صرف قصيرة إذا كانت المبالغ الواجبة الدفع بالعملة الصعبة أكبر من المبالغ المستحقة على الغير.
2. وضعية الصرف الطويلة: تكون مؤسسة ما في وضعية صرف طويلة إذا كانت المبالغ الواجبة الدفع أو الديون أقل من مبالغ العملة الصعبة المحصلة.
3. وضعية الصرف المغلقة: تكون أمام وضعية صرف مغلقة إذا كانت التدفقات المستحقة والواجبة الدفع متوازنة.
4. وضعية الصرف المفتوحة: على عكس الوضعية السابقة نقول عن وضعية صرف أنها مفتوحة إذا لم يكن هناك توازن بين التدفقات المستحقة والواجبة الدفع ، بالإضافة إلى وضعيات الصرف السابقة يمكن الإشارة إلى وضعيتين هما:

- وضعية الصرف الفورية: والتي تشمل جميع عمليات البيع والشراء الفورية بالعملة الصعبة.
- وضعية الصرف الآجلة: وهي تضم من جهة جميع عمليات الشراء والبيع الآجلة، ومن جهة أخرى المبالغ المقرضة والمقترضة، الطلبات المستلمة في تاريخ إعداد وضعية الصرف.

إن هذا التحليل عادة يعتمد لتحديد وضعيات الصرف للمؤسسات البنكية والمؤسسات ذات العمليات المالية العامة.

المطلب الثاني: تقييم وضعية الصرف

تعتبر وضعية الصرف البداية الفعلية والحقيقية لمواجهة خطر الصرف في حالة وجوده، ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع لوضعيات الصرف:

أولاً: وضعية صرف الصفقات

وهي تنجم عن تغييرات أسعار الصرف وتخص كل المؤسسات التي تملك أصول متداولة أو استحقاقات واجبة الدفع، بالعملة الصعبة وهي نتيجة للصفقات التجارية مع الخارج والتي تستلزم الفوترة بالعملة الصعبة ، أو الصفقات البنكية والمالية بالعملة الصعبة.

1. وضعية الصرف لمؤسسة مصدرة فقط: بين هذه الحالة تكون وضعية الصرف لمؤسسة مصدرة

فقط تتعلق بحسابات الزبائن والحسابات الملحقه.

2. وضعية الصرف لمؤسسة مستوردة فقط: وتتعلق بحسابات الموردين والحسابات الملحقه.

3. وضعية الصرف للمؤسسة مزدوجة النشاط "تصدير واستيراد": إذا كانت المؤسسة مستوردة ومصدرة في نفس الوقت فوضعية الصرف تحسب بالأخذ بعين الاعتبار توزيع التدفقات من ديون وقروض بمختلف العملات إضافة إلى آجال استحقاقها، ثم يتم تجميع الديون والقروض بنفس العملة الصعبة.

ثانياً: وضعية صرف التجميع:

تظهر وضعية صرف التجميع جراء التغيرات في سعر الصرف عندما تكون العمليات الخارجية مقيمة بالعملة الصعبة للشركة المجمعة، ولتقييم وضعية صرف التجميع توحد ثلاث نماذج تتمثل في:

1 - طريقة معدل الإقفال.

2 - الطريقة المؤقتة أو الطريقة المحددة للحسابات النقدية وغير النقدية.

3- الطريقة التي تحدد الحسابات الطويلة المدى والحسابات قصيرة المدى وطريقة رأس مال العامل.

ثالثا: وضعية الصرف الاقتصادية

وضعية الصرف الاقتصادية أو التناسبية تدل على أي من المقاييس تكون فيها تدفقات السيولة المستقبلية متأثرة بتغيرات سعر الصرف، فهي جد مهمة بالنسبة للمؤسسة لكنها صعبة التقدير، ومن أجل وضعية الصرف الاقتصادية سنتطرق إلى ما يلي:

1. ارتفاع العملة المحلية

إن ارتفاع العملة المحلية ينتج عنه انخفاض التدفقات الداخلية والخارجية من وإلى الخزينة، كذلك إذا كانت مؤسسة تنتج من أجل التصدير وتمويل السوق المحلية فإن ارتفاع العملة المحلية سيكون له الأثر السلبي على تدفقات السيولة الصافية لأنه من المحتمل جدا أن مبيعاتها ستكون أكثر تأثرا من مصاريفها.

2. انخفاض قيمة العملة المحلية

يستعمل هذا التعبير للدلالة على ما يحدث من نقص في سعر الصرف للعملة الوطنية مقوما بالعملات الأجنبية وذلك في نظام حرية سعر الصرف، حيث يسمح لسعر الصرف بالتقلب انخفاضا وارتفاعا وفقا لحركة العرض والطلب على النقد الأجنبي.

فالانخفاض هو حركة تلقائية تنتج عن توافر بعض الظروف الاقتصادية التي تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية بالسوق الداخلية (جاهين، 2000: 229).

المطلب الثالث: التنبؤ بخطر الصرف

من خلال هذا المطلب سنقوم بدراسة تطورات العملات المختلفة ومن بين الأدوات المعتاد استعمالها من أجل التنبؤ من طرف المؤسسات نذكر ما يلي:

أولاً: أسعار الصرف الآجلة

نجد أن سعر الصرف الآجل هو سعر الصرف المسحوب مستقبلا، بمعنى السعر المسحوب بتاريخ نهاية تاريخ التأجيل والذي يعتبر كمراقب آلي، ويمكن توجيه ثلاث أنواع من الانتقادات لهذا النوع من التسعير الآجل وهي:

1- يجب الإشارة إلى أن الأسعار الآجلة غير موجودة دائما في آجال أعلى من سنة واحدة وهذا ما يحدد فرديا أفق التنبؤ المالي.

2- إن الأسواق الآجلة لا تعمل إلا في بعض الدول الصناعية ولذلك فالنتيجة هي بهذه الطريقة لا تعني الدول النامية أين تكون الأسواق المالية ضيقة ومحدودة.

3- انعدام ثبات منحة الخطر الإضافية فهي متغيرة حسب العملة الصعبة المستعملة والوقت المفقود، وهذا ما يصعب من عملية حساب الأسعار المحسوبة مستقبلا انطلاقا من الأسعار الآجلة.

ثانيا: نظرية تعادل القوى الشرائية:

حسب هذه النظرية تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين ، وكقاعدة عامة تتخفض عملة بلد معين مقابل عملة البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني والعكس صحيح.(لطرش، 2007: 103)

مثال: إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 61.96 دج ، وكان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 9.6%، بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة بعد سنة هو 2.7% في هذه الحالة فان سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الارتفاع بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار، ويمكن أن يحسب سعر الصرف الجديد بين العمليتين كالتالي:

$$1 \text{ دولار} = 61,96 [(1 - 9,6 \% + 2,7 \%)]$$

$$= 61.96 (1+0.69)$$

1 دولار = 66.24 دينار، ونلاحظ أنه بعدما كان الدولار الواحد = 61.96 دج فان ارتفاع مستوى التضخم بعد سنة في الجزائر عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلى زيادة قيمة الدولار، حيث أصبح الدولار الواحد بعد سنة = 66.27 دينار.

خلاصة الفصل الأول:

تتعرض المؤسسة التي تمارس أنشطتها على مستوى دولي لمجموعة من العوائق التي تؤثر في إمكانية توسيع وتطوير قدراتها ودخول أسواق جديدة بأسعار تنافسية، ما يجعل مالكي و متعاملي هذه الأسواق يتعرضون إلى خسائر ناتجة عن انخفاض أسعار الصرف وهو ما يدعى بمخاطر الصرف والتي قد تكون ذات نتائج وخيمة خاصة إذا كانت درجة التغير كبيرة.

وسنحاول من خلال الفصل الثاني التعرض لمختلف التقنيات سواء الداخلية منها أو الخارجية والتي من شأنها أن تخفض أو حتى تجنب الخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف.



الفصل الثاني

تقنيات تغطية خطر الصرف.

- 1 - تقنيات التغطية الداخلية.
- 2 - تقنيات التغطية الخارجية.

الفصل الثاني: تقنيات تغطية خطر الصرف

تمهيد:

بعدما تطرقنا واستعرضنا مختلف طرق تحديد سعر الصرف وتقييم مختلف وضعيات الصرف التي قد تقع المؤسسة أو البنك التي لها نشاطات على المستوى الدولي فيها، كما تطرقنا إلى كيفية التنبؤ و الوسائل المستعملة للتنبؤ بخطر الصرف، سيذهب جل اهتمامنا في هذا الفصل حول كيفية تسيير خطر الصرف ومعرفة مختلف التقنيات التي بواسطتها ومن خلالها يمكن للمؤسسة أو البنك الحد أو التقليل من آثاره على مردودية المؤسسة.

سنتناول هذا الفصل في عدد من المحاور وهي كالتالي :

المبحث الأول: تقنيات التغطية الداخلية، وهي عبارة عن تقنيات ذاتية سهلة وبسيطة تستعملها دون اللجوء إلى أسواق أو شركاء خارجيين.

المبحث الثاني: سنتطرق من خلاله إلى ما يعرف بتقنيات التغطية الخارجية وهي تقنيات تعتمد بالدرجة الأولى على أطراف أجنبية عن المؤسسة.

المبحث الأول: تقنيات التغطية الداخلية

تعتبر تقنيات التغطية الداخلية من الوسائل الذاتية المتاحة للمؤسسة لمواجهة خطر الصرف، وهي إجراءات على المؤسسات استخدامها داخليا دون الحاجة إلى أطراف أجنبية أو التوجه إلى أسواق أجنبية، عادة تكون هذه التقنيات سهلة التطبيق وغير مكلفة للمؤسسة، بالإضافة إلى أن هذه الوسائل معروفة منذ عدة سنوات أي أنها تعتبر من التقنيات المعروفة بالنظر إلى مختلف خصائص وضعية الصرف بغية تعديل هياكلها نحو اتجاه المناسب حسب حالتها المبدئية القصيرة أو الطويلة الأجل.

المطلب الأول: تقنيات ذات صلة بالآجال

أولاً: تسيير الآجال:

تتمثل هذه التقنية في تأجيل أو تعجيل المبالغ المراد تحصيلها أو تسديدها بالعملة الصعبة حسب تقديرات تغيرات أسعار المتوقعة وتكون نوايا المؤسسة المصدرة تختلف عن نوايا المؤسسة المستوردة من حيث الإسراع والتباطؤ بالنسبة للآجال.

و يمكن توضيح مبدأ عمل هذه العملية في تعديل تاريخ الحصول على المستحقات أو دفع الالتزامات بصفة تسمح بالاستفادة من تطورات أسعار الصرف، فالمصدر الذي يتوقع ارتفاع قيمة عملة الفوترة، سيكون من صالحه منح آجال تسديد طويلة لزبونه للاستفادة من سعر الصرف الذي يحقق له فوائد وأرباح إضافية، أما إذا كان يتوقع انخفاضاً في قيمتها الفعلية، في هذه الحالة يعمل على تقليص آجال التسديد الممنوحة لزبونه تفادياً لتحمل خسائر مالية هو ليس بحاجة إليها، أما في حالة المستورد فيكون التأثير عكسي لحالة المصدر، إذ عليه تسريع الدفع على السلع المستوردة إذا ما توقع ارتفاع قيمة العملة والعكس صحيح.

ثانياً: الخصم من أجل الدفع المسبق

يستطيع المصدر أن يتحكم في خطر سعر الصرف بمنح الزبون خصماً مقابل قيامه بدفع المبلغ المستحق لفائدة المصدر قبل تاريخ الاستحقاق، وذلك إذا ما توقع بأن سعر صرف عملة الفوترة عرضة لتغيير كبير خلال فترة وجيزة من الزمن، هذا المبلغ المخصوم يتناسب عادة مع تكلفة تغطية خطر الصرف من قبل المصدر، والنتيجة هي تفادي خطر الصرف بالإضافة إلى زيادة حجم السيولة لدى المؤسسة المصدرة، وعدم ضرورة تحمل خطر الاقتراض من جهة، ومن جهة أخرى قد يلجأ المصدر إلى توظيف المبلغ المحصل من السوق للحصول على عائد يمكنه من إلغاء تكلفة الخصم أو التقليل منها.

ثالثا: حسابات الاعتراض

وهي حسابات بنكية متواجدة في دولة أجنبية الغرض منها تلقي المدفوعات لصالح المؤسسة المصدرة من قبل الزبائن المقيمين في هذه الدولة الأجنبية، مما يؤدي إلى التقليل من الوقت الضروري لتحصيل هذه المبالغ وبالتالي تقليل خطر الصرف واحتمال وقوعه إلى حد كبير.

رابعا: نظام الصندوق المغلق أو الصندوق البريدي

من خلال هذا النظام يتم إرسال الشيكات الواردة إلى المؤسسة و الخاصة بتسوية الدين أو بدفع قيمة صادرات معينة إلى صندوق بريدي متواجد بالخارج وتتولى البنوك المحلية في تلك الدولة التي تتواجد فيها تلك الصناديق بتحصيلها مباشرة ربعا للوقت ، بدلا من إتباع الطريقة التقليدية في عملية التحصيل والتي تستغرق وقتا طويلا وتزيد من احتمالات وقوع خطر الصرف ومن ثم تحمل خسائر صرف نتيجة تغيير أسعار صرف العملات المحررة بها تلك الشيكات.

المطلب الثاني: التأثير على حجم الديون

أولا: تقنيات متعلقة بالعملة

تتمحور تقنيات التغطية على عامل الارتباط بالعملة الأجنبية التي تم اختيارها للفوترة أو لتسوية الصفقات وتنقسم هذه التقنيات إلى قسمين:

- **القسم الأول:** مرتبط بالعملة واتجاهاتها في السوق من حيث استقرار أو اضطراب العملة.
 - **القسم الثاني:** ويقترن بالارتباط الذي تتضمنه العقود، وكيفية إدراج العملة فيمكن أن تتضمن العقود شرط ثبات الصرف والذي يسمح بإزالة خطر الصرف بحيث أن معدل الصرف الذي استخدم أثناء إبرام العقد يتم الاعتماد عليه عند تاريخ التسوية مهما تغير سعر صرف العملة.
- كما قد تتضمن بعض العقود شرطا محددًا بعتبة، وهذه الطريقة أيضا تزيل خطر الصرف وذلك بتحديد حدود وعندما يتجاوزها سعر الصرف يتم تعويض الخسائر بتغير الأسعار، لكن هذا النوع لا يسمح بتحقيق أرباح من وراء التغيرات الإيجابية للصرف.
- فمثلا: إذا كان هناك مصدر أمريكي ومستورد بريطاني، نحتمل أن الدولار الأمريكي بسوق تتراجع قيمته مقارنة بالجنيه الإسترليني، في هذه الحالة سيكون المستورد مستفيدا من الفوترة بالدولار ونفس الشيء

بالنسبة للمصدر الذي لا يجد نفسه معرضا لخطر الصرف وربح الصرف المحتمل سوف يتم تحويله كليا إلى المستورد.

ثانيا: المقاصة

تعتبر المقاصة من الأساليب الأكثر شيوعا لتسوية الحقوق والالتزامات قصيرة الأجل التي تستخدم فيها عملات مشتركة، وتتم المقاصة عن طريق تصفية الحقوق والالتزامات المشتركة لطرفين أو أكثر بعملات متماثلة بحيث لا يظهر إلا الرصيد الصافي وتتخذ المقاصة شكلا ثنائيا أو جماعيا، وتعتبر المقاصة ثنائية عندما تتعلق بمؤسستين تتحقق بينهما علاقات تجارية متبادلة كأن تتبع المؤسسة الأم لفرعها الأجنبي منتجات نصف مصنعة ثم بعد ذلك تعود وتشتري منتجات تامة الصنع من نفس الفرع، ويمكن أن تتم هذه التقنية بطريقة طبيعية إذا كان زمن العمليات وتواريخ الدفع متماثلة.

أما المقاصة الجماعية أو المتعددة الأطراف فتتضمن تخفيض حجم التحويلات بالعملة الصعبة بين المؤسسات التي لها تعاملات متبادلة فيما بينها، ولتطبيق المقاصة تقوم المؤسسات بتحويل الأرصدة فقط عوض تحويل كل المبالغ، تكون هذه الأرصدة قابلة للتحديد عندما تكون كل النفقات محرة بنفس العملة الصعبة وفي نفس التاريخ، مع العلم أن إجراء عملية المقاصة يتطلب إذن اختيار عملة مرجعية وتاريخ مرجعي يتم تحويل الأرصدة فيه.

المطلب الثالث: وسائل وتقنيات أخرى

أولا: التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة

تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناءً على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة فإذا توقعت حدوث تغيير كبير في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية وذلك برفع الكميات المستوردة، وتسعى إلى تسريع طلبياتها تجنباً للخسارة المحتملة والعكس في حالة التصدير.

وينبغي أن يتم ذلك بدراسة وافية لإمكانيات المؤسسة المالية وكذا قدراتها التفاوضية والتخزينية وكذا قدرة العميل على تلبية ذلك وينبغي المفاضلة بين تكلفة الدراسة وتكلفة الخطر المتوقع وكذلك يتطلب رسم إستراتيجية للبنك بشأن الصادرات والواردات وتحقيق التوازن بينهما.

ثانياً: الفوترة بالعملة الوطنية أو اختيار عملة أقل اضطراباً

قد تلجأ بعض المؤسسات التي تكون لها هذه الإمكانيات متاحة باختيار عملة الفوترة حيث تختار تلك العملة التي تعرف استقراراً في عملتها إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها وليس لها إمكانيات اختيار عملة الفوترة إلا نادراً.

المبحث الثاني: تقنيات التغطية الخارجية

ويقصد بالتقنيات الخارجية الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف آخر خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأهم هذه التقنيات ما يلي:

المطلب الأول: الاقتراض قصير الأجل

إذا كان أحد المصدرين يملك مبالغ بعملة أجنبية تستحق بعد ثلاثة أشهر فإنه يقوم بالحصول على قرض بنفس العملة لمدة ثلاثة أشهر بحيث تغطي مستحقاته المالية الآجلة قيمة القرض وفوائده، ثم عليه في نفس الوقت تحويل قيمة القرض إلى عملته طبقاً لسعر الصرف الفوري ثم إيداع الحصيلة في وديعة لمدة ثلاثة أشهر، وعندما يتم تحصيل مستحقاته من المستورد يقوم بتسديد القرض الذي كان قد تحصل عليه وفوائده.

المطلب الثاني: خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية

عندما يكون تسديد قيمة السلعة المستوردة بكمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة، فإن المصدر قد يعمل على خصم الكمبيالات لدى أحد البنوك في دولة المستورد والحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي قام بعملية الخصم.

المطلب الثالث: اللجوء لمؤسسات تحصيل الديون

و هو أن تبيع المؤسسة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى إحدى شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لها وتصبح شركة تحصيل الديون في هذه الحالة دائناً أصيلاً في مواجهة المدين وعليها تحصيل مستحقاتها منه بدون الرجوع إلى البائع.

المطلب الرابع: الحصول على ضمان حكومي لتغطية مخاطر الصرف

تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير، و كذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف و ذلك مقابل قيام المصدر بتسديد عمولة بسيطة للوكالة كي تتحمل الخسائر التي تنجم عن التأخير عن الدفع أو تقلب سعر الصرف.

خلاصة الفصل الثاني:

على الرغم من التطور المستمر في التقنيات المعتمدة في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بسبب مواجهة التغيرات في أسعار الصرف، تبقى هذه المخاطر هاجس البنوك مما يلزمهم الحرص في تطبيق كل الإجراءات لتفاديها و مواجهتها بشكل سليم، وبما أن تعرضنا لهذا الخطر كان أكثر شمولية سنحاول في الفصل القادم التطرق إلى مخاطر الصرف في الجزائر.

الفصل الثالث

أثر تقلبات أسعار الصرف على البنوك.

- 1 - تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري.
- 2 - أثر تقلبات سعري صرفه الدولار و الأورو على أداء بنك "CPA"

الفصل الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على أداء البنوك

تمهيد

تقوم البنوك بإعادة توظيف العمليات التي تعاقدت عليها مع زبائنهم في السوق ومباشرة بمعنى ما تشتريه وتقرضه أو تقترضه لأحد الزبائن يمكن أن يعاد بيعه أو إقرضه أو إعادة توظيفه في السوق، وفي نفس الوقت كمبدأ يمكن القول أن البنوك لا تتعرض لخطر الصرف ولكن الواقع يثبت عكس ذلك خاصة لما يكون التعامل في الأسواق العاجلة حيث أن المعدلات العاجلة هي دائما في تغير مستمر ذلك لأنها تتأثر بعمليتي الشراء والبيع أي تتغير حسب العرض والطلب على العملات. ونخص بالذكر بنك القرض الشعبي الجزائري حيث أن هذا الأخير هو مجال دراستنا، ولعل من أهم العمليات التي يقوم بها هي تلك المتعلقة بسوق الصرف، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول: نبذة عامة حول القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثاني: اثر تقلبات سعري صرف الدولار و الاورو على أداء البنك

المبحث الأول: نبذة عامة حول القرض الشعبي الجزائري

إن النظام المصرفي الجزائري ولید التطور التاريخي فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا مر النظام المصرفي بعدة مراحل أهمها المتعلقة بإصدار قانون النقد والقرض 90/10 الصادر بتاريخ 14/04/1990 الذي أعطى استقلالية لبنك الجزائر وأهمية من خلال المهام المكلف بها وهيكله.

المطلب الأول: نشأة وتعريف القرض الشعبي الجزائري

بعد الاستقلال ورثت الجزائر عن النظام الاستعماري نظاما بنكيا يتجاوز العشرين بنكا و لقد كان من الأهداف الأساسية للجزائر المستقلة هو تأميم هذا النظام البنكي الأجنبي و تأسيس نظام بنكي وطني، خاصة بعد رفض البنوك الأجنبية تمويل عمليات الاستثمار الوطنية فتم اتخاذ قرار تأميم البنوك الأجنبية سنة 1966م، و تأسست على إثره بنوك وطنية تملكها الدولة و تكرس نشاطها لتمويل التنمية الوطنية وفي هذا الإطار بالذات جاءت نشأة بنك جديد هو "القرض الشعبي الجزائري" حيث تم تأسيسه سنة 1966 م برأسمال قدره 15 مليون دينار جزائري ، و في عام 1985 م تأسس منه بنك التنمية المحلية وتنازل له على 40 وكالة و بتحويل 550 موظف و إطار و 85000 حساب زبون، و عن طريق هذا النظام أصبح القرض الشعبي الجزائري ينشط عن طريق شبكته الموزعة على جميع أنحاء الوطن فهو عبارة عن شركة ذات أسهم و مؤسسة عمومية اقتصادية تتكون من 132 وكالة و 15 مجموعة استغلال. (الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري)

المطلب الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري:

تتلخص مهمة القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

- تنمية BPTH (العمارة العامة، الأشغال، السكن)؛
- تنمية القطاع الصحي و التجارة و التوزيع؛
- تنمية الفنادق و السياحة؛
- تنمية الصناعات المتوسطة و الصغيرة، و الصناعات التقليدية؛
- دراسة العمليات القرضية و البنكية و استقبال الودائع و تقديم السلفيات على جميع الأشكال والمساهمة في جميع رؤوس أموال المؤسسات؛
- القيام بجميع العمليات المصرفية المتعلقة بتحويل العملات من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية أو العكس؛
- فتح الحسابات الجارية سواء بالعملة المحلية الدينار أو العملة الأجنبية؛
- تمويل احتياجات الاستغلال للأعوان الاقتصاديين في قطاع الصناعة، التجارة، الفلاحة؛
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء و ضمانها و القيام بخصمها؛
- فتح الإعتمادات المستندية لتسهيل عمليات التجارة الخارجية؛
- تحويل الأموال الضرورية للعملاء إلى الخارج؛
- تقديم القروض بجميع أنواعها؛

- تقديم بطاقات الدفع الإلكترونية للعملاء الراغبين في الحصول عليها.

المطلب الثالث: أهداف القرض الشعبي الجزائري

إن الهدف الرئيسي لمؤسسة للقرض الشعبي الجزائري هو تحقيق السيولة و التسيير الجيد لميزانية الدولة على اعتبار أنه بنك تجاري وطني يسعى للوصول إلى أهدافه معتمداً على نجاعة التسيير وكفاءة الموظفين ، و هذا ما جعله يحتل مكانه هامة بين البنوك و جلب إليه عدد كبير من المتعاملين عبر كامل التراب الوطني و هو يعمل جاهداً لتحقيق الأهداف التالية:

- القدرة على المنافسة و إثبات مكانته بين البنوك؛
- الحفاظ على مصالح المتعاملين و ذلك بتوفير التسهيلات اللازمة لنجاح و توحيد العلاقات الاقتصادية حسن الاستقبال، سياسة التفاوض وغيرها؛
- التخفيف من بعض الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع و الاستثمارات؛
- تقديم حوافز على تعبئة و توجيه الادخار نحو المشاريع المربحة؛
- الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي عبر الأداء الجيد لمهامه؛
- الرغبة في الظهور القوي على المستوى البنكي من خلال تقديم الخدمات المصرفية الحديثة مثل منح بطاقات الدفع الإلكترونية و تحويل النقود إلى الخارج التي تزيد من فعالية البنك.

و لكي يحقق القرض الشعبي الجزائري هذه الأهداف قام بتكوين 132 وكالة و 15 مجموعة استغلال موزعة عبر كامل التراب الوطني يؤدي جميع المهام الموكلة إليها بنجاح الشيء الذي جعلها تثبت مكانتها على المستوى البنكي، و هذا لاعتمادها على إستراتيجية تتركز أساسا على المردودية، الجودة، الإبداع بإمكانيات تسيير عصرية تعتمد على المهارة و الكفاءة. (الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري).

المبحث الثاني: أثر تقلبات سعري صرف الدولار و الاورو على أداء البنك

سنتناول في هذا المبحث دراسة تطبيقية لتقلبات سعر الصرف و أثره على أداء بنك " القرض الشعبي الوطني الجزائري" وخاصة على هامش الربح و هذا من خلال تحليل و تفسير المنحنيات.

المطلب الأول: تحليل أثر تقلبات سعري صرف الدولار و الأورو على أداء البنك

الجدول 01 : تغيرات سعري شراء و بيع الدولار و الاورو في الفترة الممتد من جويلية 2010 إلى أفريل 2011 بالأشهر

الأشهر	الأورو		الدولار	
	سعر الشراء	سعر البيع	سعر الشراء	سعر البيع
جويلية 2010	96.67	96.72	74.92	74.94
أوت 2010	97.76	97.80	74.80	74.81
سبتمبر 2010	100.78	100.82	74.97	74.99
أكتوبر 2010	103.56	103.59	74.14	74.16
نوفمبر 2010	103.15	103.19	74.05	74.07
ديسمبر 2010	102.28	102.65	74.28	74.29
جانفي 2011	102.43	102.47	72.84	72.86
فيفري 2011	102.65	102.68	72.36	72.37
مارس 2011	100.86	100.90	72.29	72.30
أفريل 2011	103.82	103.85	71.60	71.62

الوحدة : مليون دج

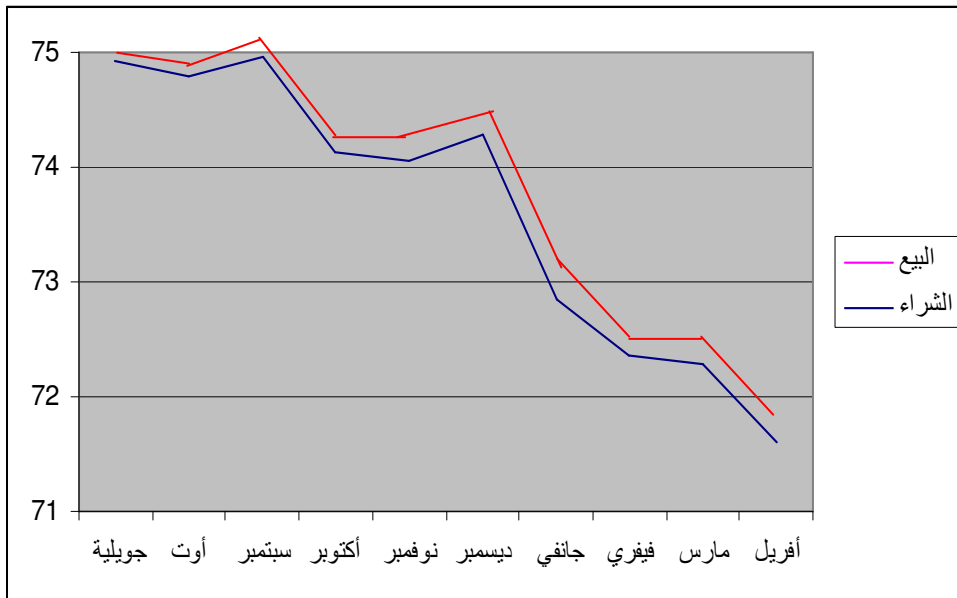
المصدر: الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم 03 : منحني تغيرات سعري بيع و شراء الاورو خلال الفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011



المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم 04: منحني تغيرات سعري الشراء و البيع بالدولار خلال الفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011



المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

تحليل و تفسير المنحنيات:

من خلال المنحنيين رقم 03، 04 نلاحظ ان تغير كل من سعري الصرف للشراء و البيع يتباينان طرديا بالنسبة للدولار و الأورو، حيث يرتفعان و ينخفضان في آن واحد بتذبذب طفيف وهذا راجع لأن البنك يبقى محافظ على هامش ربح ثابت نسبيا و ايضا ديناميكية السوق البطيئة اي عدم تفاعل الطلب والعرض بصفة كبيرة، حيث نلاحظ أن الأورو يكون الطلب عليه بالمقارنة مع الدولار و هذا ما يبيّنه الجدول رقم 01، حيث نجد أن الأورو يتراوح بين أعلى قيمة 103.82 و أقل قيمة 96.67 و أن الدولار محصور بين 74.97 كأعلى قيمة و 71.60 كأدنى قيمة.

المطلب الثاني: اثر تغيرات سعر صرف الاورو على اداء البنك

لمعرفة اثر تقلبات سعر صرف الاورو على هامش ربح البنك، إرتأينا ان ندرس هامش الربح و كذا الإيرادات الناتجة عن الإتجار بالعملة الصعبة، حيث إفترضنا مبلغ العملة الصعبة الذي هو 3000 دينار لصعوبة الحصول عليه من طرف البنك.

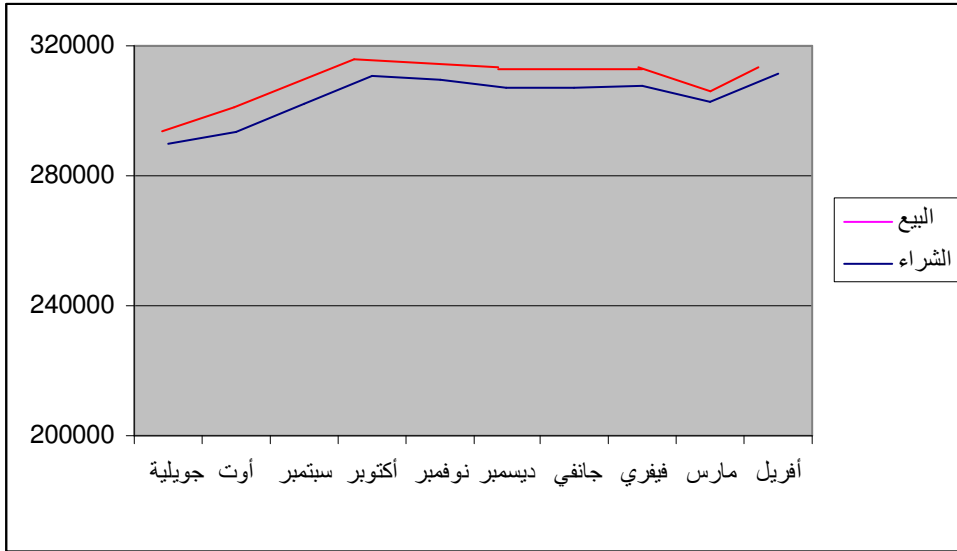
جدول رقم 02: إيرادات البنك الناتجة عن الإتجار بالاورو خلال الفترة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011

الأشهر	سعر البيع	سعر الشراء	مبلغ العملة الصعبة	هامش الربح	إيرادات البنك الناتجة عن شراء الأورو	إيرادات البنك الناتجة عن بيع الأورو
جويلية 2010	96.72	96.67	3000	0.05	290010	290160
أوت 2010	97.80	97.76	3000	0.04	293280	293400
سبتمبر 2010	100.82	100.78	3000	0.04	302340	302460
أكتوبر 2010	103.59	103.56	3000	0.03	310680	310770
نوفمبر 2010	103.19	103.15	3000	0.04	309450	309570
ديسمبر 2010	102.65	102.28	3000	0.37	306840	307950
جانفي 2011	102.47	102.43	3000	0.04	307290	307410
فيفري 2011	102.68	102.65	3000	0.03	307950	308040
مارس 2011	100.90	100.86	3000	0.04	302580	302700
أفريل 2011	103.85	103.84	3000	0.01	311520	311550

الوحدة: مليون دج

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

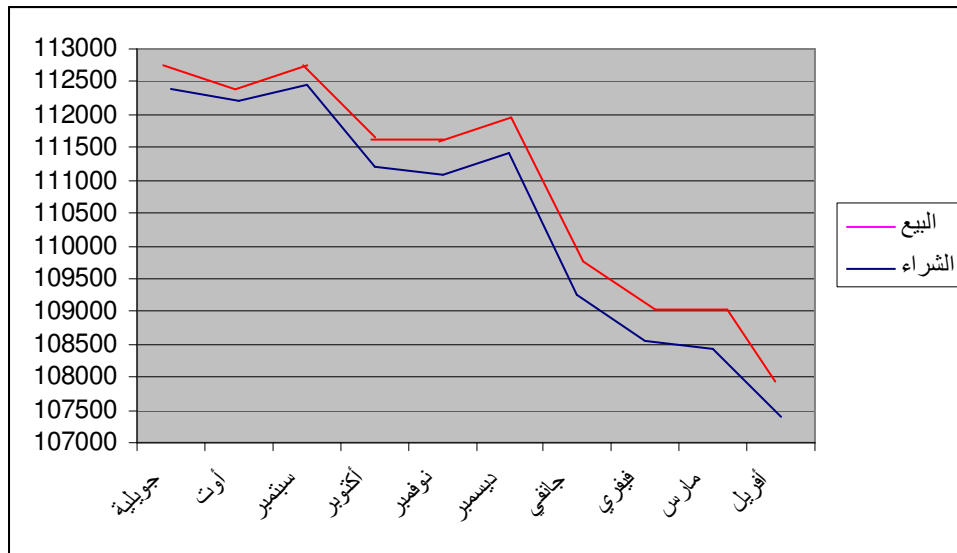
الشكل رقم 05: منحني إيرادات البنك الناتجة عن شراء و بيع الأورو خلال الفترة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

الشكل 06: منحني إيرادات البنك الناتجة عن الاتجار بالدولار خلال الفترة

من جويلية 2010 إلى أفريل 2011



المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

تحليل و تفسير المنحنيات:

من خلال المنحنيات نلاحظ أن إيرادات البنك الناتجة عن بيع و شراء الأورو للمبيعات في تزايد مستمر بداية من شهر أوت إلى غاية سبتمبر 2010 حيث بلغت المشتريات خلال شهر أكتوبر 2010 قيمة 310680 مليون دج، ثم بدأت بالانخفاض خلال الأشهر الموالية إلى أن وصلت إلى 302580 مليون دج خلال شهر مارس 2011 ثم ارتفعت من جديد إلى أن بلغت 311520 مليون دج. بينما المبيعات فهناك ارتفاع و انخفاض فيها لكن طفيفة و ظرفية، حيث كانت المبيعات خلال شهر جويلية 2010 تقدر بـ: 290160 مليون دج ثم ارتفعت إلى: 310770 مليون دج خلال شهر أكتوبر 2010 وبدأت في الانخفاض خلال الفترة من نوفمبر 2010 إلى غاية مارس 2011 ثم ارتفعت مرة أخرى خلال شهر أبريل لتبلغ أعلى قيمة و هي: 311550 مليون دج.

المطلب الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدولار على أداء البنك

لمعرفة أثر تغيرات سعر صرف الدولار على هامش ربح البنك، قمنا بدراسة هامش الربح و كذا إيرادات البنك الناتجة عن الاتجار بالعملة الصعبة مع افتراض أن مبلغ العملة الصعبة هو 1500 دج لصعوبة الحصول عليه من طرف البنك.

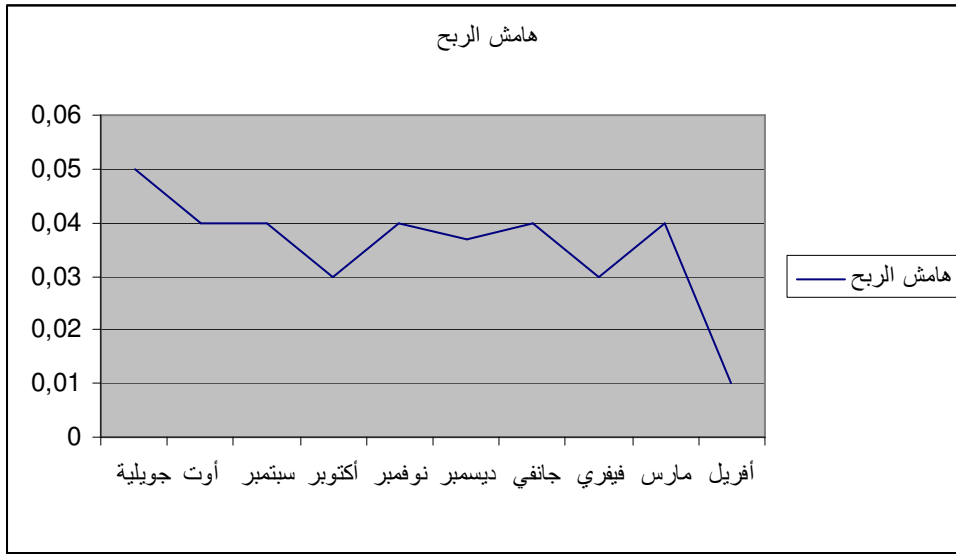
جدول رقم 03: إيرادات البنك الناتجة عن الإتجار بالدولار خلال الفترة الممتدة من جويلية 2010 إلى أفريل 2011

البيان	سعر البيع	سعر الشراء	مبلغ العملة الصعبة	هامش الربح	إيرادات البنك الناتجة عن شراء الاورو	إيرادات البنك الناتجة عن بيع الاورو
جويلية 2010	74.94	74.92	1500	0.02	112380	112410
أوت 2010	74.81	74.80	1500	0.01	112200	112215
سبتمبر 2010	74.99	74.97	1500	0.02	112465	112485
اكتوبر 2010	74.16	74.14	1500	0.02	111210	111240
نوفمبر 2010	74.07	74.05	1500	0.02	111075	111105
ديسمبر 2010	74.29	74.28	1500	0.01	111420	111435
جانفي 2011	72.86	72.84	1500	0.02	109260	109290
فيفري 2011	72.37	72.36	1500	0.01	108540	108565
مارس 2011	72.30	72.29	1500	0.01	108435	108450
افريل 2011	71.62	71.60	1500	0.02	107400	107430

الوحدة: مليون دج

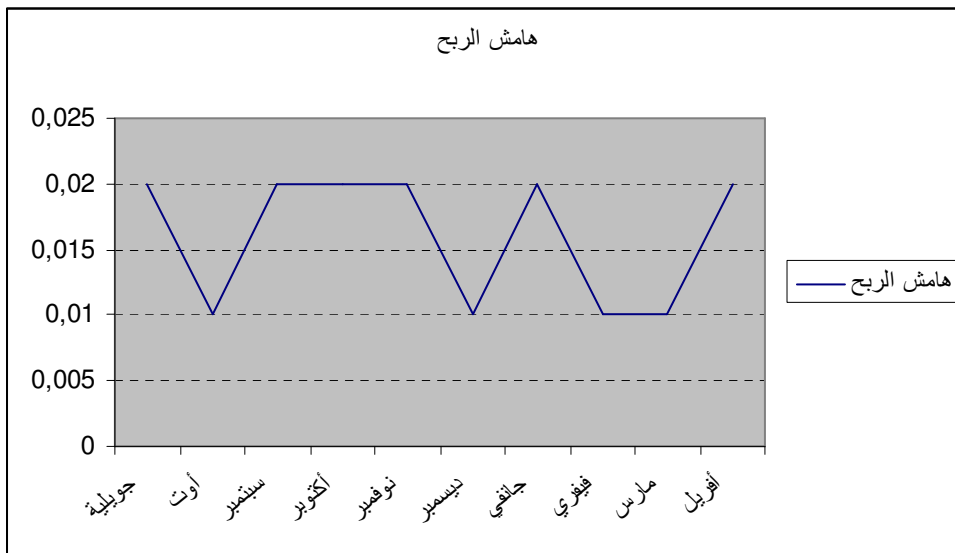
المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم 07: منحني أثر تقلبات سعر صرف الأورو على هامش الربح الفترة من جويلية 2010 إلى أبريل 2011



المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم 08: منحني اثر تقلبات سعر صرف الدولار على هامش الربح الفترة من جويلية 2010 إلى أبريل 2011



المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري

تحليل و تفسير المنحنيات:

من خلال المنحنيات المتعلقة بالإيرادات الناتجة عن الاتجار بالدولار أن المشتريات بلغت أعلى قيمة لها خلال شهر جويلية 2011، حيث بلغت 112380 مليون دج و بقي يرتفع و ينخفض إلى أن بلغ أدنى قيمة خلال شهر افريل 2011: 107400 مليون دج و نفس الشئ بالنسبة للمبيعات أعلى قيمة لها في شهر جويلية 112410 مليون دج، و أدنى قيمة بلغت 107430 مليون دج، كما شهد هامش الربح تغيرات طفيفة حيث بقي محصور بين 0.02 كأعلى قيمة و 0.01 كأدنى قيمة و هذا ما يعني أن البنك يبقى محافظ على هامش الربح ثابت نسبيا و الذي بلغ أعلى قيمة خلال شهر افريل و الذي بلغ 0.02 لكل وحدة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لظاهرة تقلبات أسعار الصرف في الجزائر على أداء بنك القرض الشعبي الجزائري، تبين لنا أن هامش ربح البنك يتناسب طرديا مع سعر الصرف حيث كلما ارتفع سعر الصرف يتبعه ارتفاع في قيمة الدولار و الأورو بنفس النسبة و العكس صحيح و سبب هذا التغير من الممكن أن يكون راجع للظروف الاقتصادية التي لعبت دور كبير في تقلبات سعر الصرف سواء ايجابيا أو سلبيا و لهذا يجب مراقبته بصفة مستمرة لتفادي مخاطر الصرف.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة:

أصبح من المؤكد حديثاً أن سعر الصرف يشكل أهمية كبرى في التعاملات الاقتصادية الدولية ونتيجة تطور العلاقات التجارية و المالية على المستوى الدولي إلى نظام سعر الصرف المتقلب فإن هذا أدى إلى تقلبات أسعار الصرف، هذا الأمر شكّل عائقاً للسلطات لتحقيق ظروف اقتصادية مستقرة لكن البيئة الاقتصادية المعاصرة بما تحتويه من ارتفاع نسبة المبادلات و تنامي المنافسة بشكل ملحوظ سهلت على المتعاملين التأقلم مع هذا الوضع المتميز بخطر الصرف خصوصاً و هذا أدى إلى اجتهادات في اكتشاف صيغ مختلفة لتفادي أو تغطية هذا الخطر.

أصبحت إدارة مخاطر الصرف في ظل الاضطرابات نقطة هامة للمؤسسات الاقتصادية والمالية في كل دول العالم و ذلك عن طريق إتباع استراتيجيات هدفها التقليل من مخاطر الخسارة و محاولة زيادة فرص الربح و هذا في إطار تقلبات أسعار الصرف، و يوم بعد يوم نلاحظ حدوث تطورات هامة في التقنيات التي يمكن اللجوء إليها من أجل التغطية و هذا تماشياً مع الأوضاع المالية و التجارية.

إن النشاطات البنكية لم تعد محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين حيث أصبحت البنوك تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد و ذلك من خلال التشجيع على الاستثمار، فحركة الصرف عالمياً لها تأثير مباشر و جوهري على المعطيات المالية للبنك، و هذا ما أدركته الجزائر و بقية بلدان العالم التي اتجهت بأنظارها إلى تعديل قيم عملاتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق نتائج ايجابية للبنك سعياً ليبقى في تذبذب طفيف و موجب.

و استندت الدراسة في مقدمتها على جملة من الفرضيات حاولنا اختبارها و تبين ما يلي:

1 - بالنسبة للفرضية الأولى تتميز أسعار صرف العملات الأجنبية بتقلباتها المستمرة أثبتت صحتها لأن تعاضم هذا التقلب في أسعار الصرف و بنسبة كبيرة نتيجة لكثرة الطلب عليها أو انخفاض قيمتها يعرض في غالب الأحيان المؤسسات التي لها تعامل مع الخارج و البنوك و التي تقوم بتنفيذ عمليات مقومة بالعملة الصعبة إلى التعرض إلى عدة أخطار و إفلاس العديد من البنوك.

2 - بالنسبة للفرضية الثانية، إن التقنيات المعتمدة في تغطية خطر الصرف هي مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها المؤسسات من أجل تقليل خطر الصرف أثبتت صحتها لأن تقنية التغطية الداخلية هي مجموعة الأساليب الداخلية لتخفيض مخاطر سعر الصرف في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة إلى الوحدات التابعة لها دون اللجوء أو الاستفادة بعناصر خارجية للمؤسسة.

3 - بالنسبة للفرضية الثالثة، إن البنوك لا تتأثر بتغيرات أسعار الصرف أثبتت صحتها حيث يبدو أن البنوك على أساس طبيعتها لا تتأثر بتغيرات أسعار الصرف لأنها يمكن أن تقوم بإعادة توظيف العمليات التي تعاقدت عليها مع زبائنهم، و لكن الواقع يثبت عكس ذلك خاصة لما يكون التعامل في

الأسواق العاجلة حيث أن المعدلات العاجلة في تغير مستمر ذلك لأنها تتأثر بعمليتي الشراء و البيع أي تتغير حسب العرض و الطلب على العملات.
نتائج الدراسة.

لقد سمحت لنا الدراسة بالتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- 1 - إن تقلبات أسعار الصرف ليست ظاهرة مرتبطة بمكان أو زمان معين و إنما هي ظاهرة عالمية شهدها العالم.
- 2 - تفرض تقلبات سعر الصرف عبئا إضافيا بضرورة الاحتفاظ بمستويات أعلى من الاحتياطات خاصة على الدول النامية التي تعاني من محدودية قدرتها على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية.
- 3 - إن نظام أسعار الصرف المرنة ليس المسؤول عن التقلبات الحادة في أسعار الصرف.
- 4 - خطر الصرف يعتبر من بين العوامل المؤثرة على أسعار التكلفة مما ينبغي التحكم فيه بكل فعالية.
- 5 - لا مجال لإغفال دور أسعار الصرف و خاصة استقرارها على منظومة القرارات و التطورات المالية و الاقتصادية في أي مجتمع لأن أسعار الصرف تعكس الحرارة الداخلية للجسم الاقتصادي للبلد.

توصيات و اقتراحات:

بعد استعراضنا لمختلف فصول هذه المذكرة نقترح ما يلي:

- 1 - مهما كان دور الصرف هاما في عمليات التدفقات النقدية ما بين المتعاملين الاقتصاديين إلا أنه سبب في عجز المؤسسات لذا يجب وضع أساليب لتغطية المخاطر الناجمة عنها.
- 2 - العمل على إنشاء سوق بينية تتدخل فيها يوميا جميع البنوك، بما فيها الجزائر و المؤسسات المالية من أجل بيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري.
- 3 - تزخر الجزائر بمعطيات سياحية لا يستهان بها شرقا و غربا و جنوبا، بالإضافة إلى الآثار التاريخية التي يرتقب أن تؤمن عائدات سياحية دائمة تعوض عائدات النفط و الغاز و ترفع احتياطي صرف من العملات الصعبة.
- 4 - الاستفادة من مشاريع الشراكة الأوروبية، و ذلك بنقلها للتكنولوجيات الحديثة و تطبيقها في المجال الاقتصادي و كذا ضرورة استفادتها من القروض الأجنبية و توظيفها في مشاريع تنمية.

حدود الدراسة:

إن هذه الدراسة المتواضعة لا يمكن أن تكون بعيدة عن الانتقادات المرتبطة سواء بالشكل أو بالمضمون المعالج للموضوع، لأن موضوع سعر الصرف بصفة عامة يعد من المواضيع الشائكة المتشعبة و التي يصعب الإلمام بمختلف جوانبها المنعكسة على أطراف الاقتصاد ككل.

و لا يسعنا في ختام هذه الدراسة إلا أن نسأل الله عزّ و جلّ أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع و معالجته.

» تم بحمد الله«

قائمة المراجع

1 – المراجع باللغة العربية

- 1- أحمد فريد مصطفى، 2008، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة.
- 2- السيد أحمد جاهين، 2008، سياسات الصرف الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- 3- الطاهر لطرش، 2000، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 4- بسام الحجار، 2009، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، دار المنهل اللبناني.
- 5- سامي الحلاق، محمود العجلوني، 2010، النقود و البنوك و المصارف المركزية، الأردن، عمان.
- 6- شمعون شمعون، 1993، البورصة، الأطلس للنشر، الجزائر.
- 7- عادل أحمد حشيش، 2000، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- 8- عبد الحق بوالعتروس، 2000، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة.
- 9- عبد المجيد قدي، 2003، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 10- عريفات تقي الحسيني، 1999، التمويل الدولي، دار المكتبة الوطنية، الأردن.
- 11- مجيد علي الحسين، 2003، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، عمان.
- 12- محمود حميدات، 1996، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 13- مدحت صادق، 2001، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للنشر، القاهرة.

2- Sites Internet

www.CPA.dz